مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 14 / العدد: 03 (2026)، ص: 703-715

النقد الفقهيّ في المذهب المالكيّ: المدرسة الأندلسيّة أنموذجًا

Jurisprudential Criticism in the Maliki School: The Andalusian School as a Model

بوسنة أحسن [1]، ماحي قندوز [2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، acbouna@yahoo.fr

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، Wassime78@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/08/06 تاريخ القبول: 2026/09/23 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى رفع الحجاب وكشف اللثام عن النقد الفقهي في المذهب المالكي عموما والمدرسة الأندلسية خصوصا، بوصفه أحد المسالك العلمية التي أسهمت في حفظ البناء الفقهي الإسلامي من الجمود، وأدت دورًا بارزًا في تنقيح الأقوال، وتمحيص الروايات، وتقويم الاستدلالات، وترشيد مسار الاجتهاد الفقهي.

وقد خلص البحث إلى أن المدرسة الأندلسية تمثل نموذجًا متميزًا للنقد الفقهي الرصين، وأن إحياء منهجها النقدي يعد ضرورة علمية لتجديد الدراسات الفقهية المعاصرة وربطها بأصولها الاجتهادية الراسخة.

الكلمات المفتاحية: النقد، الفقه، المذهب المالكيّ، المدرسة الأندلسيّة.

Abstract:

This study aims to shed light on juristic criticism in the Mālikī school in general and the Andalusian school in particular, as one of the scholarly approaches that contributed to preserving the Islamic juristic tradition from stagnation. It also played a significant role in refining juristic opinions, scrutinizing narrations, evaluating legal reasoning, and guiding the course of juristic ijtihād.

The study concludes that the Andalusian school represents a distinguished model of rigorous juristic criticism and that reviving its critical methodology is a scholarly necessity for renewing contemporary Islamic legal studies while reconnecting them with their well-established juristic foundations.

Keywords: Criticism, Jurisprudence, Maliki School, Andalusian School.

أجسن بوسنة*

1. مقدمة

الحمد لله الذي أنزل شريعته هدايةً للخلق، وجعلها قائمة على الحكمة والعدل، وقيَّض لها في كل عصر علماءَ راسخين يحملون ميراث النبوة، ويجتهدون في فهم نصوصها واستنباط أحكامها وتقويم مسارات النظر فيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن الفقه الإسلامي من أكثر العلوم الشرعية ارتباطًا بحياة الإنسان وواقعه؛ إذ يتناول أفعاله وتصرفاته المختلفة، ويبين الأحكام الشرعية المنظمة لشؤونه الفردية والجماعية، وقد تميز هذا الفقه منذ نشأته الأولى بالحيوية والمرونة والقدرة على التجدد والتطور، ولم يكن ذلك وليد الاجتهاد والاستنباط وحدهما، بل كان ثمرة منظومة علمية متكاملة أسهمت في ترشيد البناء الفقهي وتقويمه، وفي مقدمة هذه المنظومة النقد الفقهي الذي مثَّل أحد أهم آليات المراجعة والتنقيح والتصحيح في التراث الفقهي الإسلامي.

ولم يكن النقد الفقهي في تاريخ الفقه الإسلامي ظاهرة طارئة أو ممارسة استثنائية، بل كان منهجًا علميًا أصيلًا مارسه الفقهاء منذ العصور الأولى، فراجعوا الأقوال والروايات، ونظروا في الأدلة والتخريجات، ووازنوا بين الاجتهادات المختلفة، وميزوا بين القوي والضعيف، والراجح والمرجوح، والمقبول والمردود. ومن ثم كان النقد الفقهي سببًا رئيسًا في حفظ الفقه الإسلامي من الجمود والانغلاق، وضمانًا لاستمرار حيويته وقدرته على مواكبة المستجدات والنوازل المتعاقبة.

وقد حظي المذهب المالكي بنصيب وافر من هذا النشاط النقدي؛ إذ لم يقف فقهاؤه عند حدود نقل المذهب وروايته، بل انصرفوا إلى تمحيصه وتنقيحه وتقويمه، فظهرت في داخله اتجاهات نقدية متعددة كان لها أثر بالغ في تطور بنيته العلمية والمنهجية، ولعل المدرسة الأندلسية تمثل واحدة من أبرز البيئات العلمية التي تجلت فيها النزعة النقدية داخل المذهب المالكي؛ فقد تميز فقهاؤها بعمق النظر، وسعة الاطلاع، والاستقلال في الاجتهاد، والقدرة على الموازنة بين النصوص والأقوال والأدلة، فأسهموا في إحياء روح البحث والنقد داخل المذهب، وأعادوا قراءة كثير من مسائله وأصوله قراءة فاحصة قائمة على التحقيق والتمحيص .

- تتمثل إشكالية البحث في بيان حقيقة النقد الفقهي في المذهب المالكي، والكشف عن أسسه المنهجية ومظاهره التطبيقية في المدرسة الأندلسية، وذلك من خلال الإجابة عن جملة من التساؤلات؛ من أبرزها ما يأتي:
- ما المقصود بالنقد الفقهي وما تأصيله العلمي؟
- وما الدوافع والأهداف التي جعلت فقهاء المالكية يعتنون بهذا اللون من الممارسة العلمية؟
- وما الخصائص التي تميزت بها المدرسة الأندلسية حتى أصبحت بيئة خصبة لازدهار النقد الفقهي؟
- ومن هم أبرز أعلام هذا الاتجاه النقدي في الأندلس؟
- وما طبيعة جهودهم في تنقيح المذهب المالكي وتقويمه وتطويره؟

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من المقاصد العلمية على النحو الآتي:

- ✓ تأصيل مفهوم النقد الفقهي وبيان حقيقته العلمية وضوابطه المنهجية، وإبراز مكانته في البناء الفقهي الإسلامي.
- ✓ دراسة المدرسة الأندلسية بوصفها إحدى المدارس العلمية المؤثرة في تاريخ المذهب المالكي، وبيان الظروف التي أسهمت في نشأتها وتمكينها، والكشف عن خصائصها العلمية والمنهجية التي أهلتها لتكون مدرسة نقدية متميزة.
- ✓ التعريف بأبرز أعلام النقد الفقهي في هذه المدرسة، وبيان جهودهم في مراجعة الأقوال الفقهية، وتمحيص الروايات، ونقد المناهج الاستدلالية، وتقويم البناء الفقهي للمذهب المالكي.
- ✓ إبراز الأثر الذي تركته هذه الجهود في تطور الفقه المالكي وإثراء مسيرته العلمية.

أما المنهج المتبع في هذا البحث يقوم على الإفادة من أكثر من منهج علمي بحسب طبيعة موضوع الدراسة؛ إذ اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في تتبع النصوص الفقهية والأصولية المتعلقة بالنقد الفقهي، ورصد جهود علماء المدرسة الأندلسية في هذا المجال من خلال مصنفاتهم وآرائهم المختلفة. كما اعتمد المنهج التحليلي في دراسة هذه النصوص وتحليل مضامينها، والكشف عن مرتكزاتها المنهجية والعلمية.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول جانبًا مهمًا من جوانب الدراسات المالكية، وهو جانب النقد الفقهي الذي يمثل أحد مفاتيح فهم تطور المذهب المالكي وآليات تجديده الذاتي. كما تكمن أهميته في إبراز أن النقد كان عنصرًا أصيلًا في البناء الفقهي الإسلامي، وأن المذاهب الفقهية لم تكن أنظمة مغلقة تقوم على مجرد التقليد والتلقي، بل كانت مدارس علمية حية تمارس المراجعة والتقويم والتنقيح بصورة مستمرة. كما يسهم هذا البحث كذلك في إحياء جانب من التراث العلمي للمدرسة الأندلسية والكشف عن إسهامات أعلامها في ترسيخ المنهج النقدي داخل المذهب المالكي، بما يبرز قدرة الفقه الإسلامي على التجدد والتطور، ويؤكد أن النقد العلمي المنضبط كان ولا يزال أحد أهم أسباب ازدهار العلوم الشرعية واستمرار عطائها الحضاري .

2. النقد الفقهي – المفهوم والتأصيل

1.2 تعريف النقد الفقهي

مصطلح «النقد الفقهي» من المصطلحات الحديثة في الدراسات الفقهية المعاصرة، فلا يكاد الباحث يجد له تعريفًا بهذا اللفظ في كتب المتقدمين التي عُنِيت بالحدود والتعريفات، وإن كان مضمونه حاضرًا بقوة في التراث الفقهي الإسلامي منذ مراحله الأولى، فالنقد الفقهي كان منهجًا علميًا أصيلًا سار عليه الفقهاء في تعاملهم مع الأقوال والروايات والاجتهادات والاستدلالات، حيث لم يقفوا عند حدود النقل والتلقي، بل عمدوا إلى التمحيص والتنقيح والترجيح والتقويم، تمييزًا للصحيح من الضعيف، والراجح من المرجوح. (**بن عاشور؛ 1999م؛ ص ص 72-74**).

لكن من الناحية اللغوية فإن "النقد" يدور حول معاني الفحص والتمييز والكشف والإظهار؛ فيقال: نقد الدراهم إذا ميَّز جيدها من رديئها وأخرج زيفها، ويقال: نقد الشيء إذا تفحَّصه واختبره (**ابن منظور؛ 2003م؛ ج3؛ ص ص425-426.**). وهذه المعاني اللغوية تنسجم مع الوظيفة العلمية للنقد الفقهي؛ لأنه يقوم على فحص النتاج الفقهي وتحليله وتقويمه وفق أصول وضوابط معتبرة.

أما في الاصطلاح العام فالنقد هو عملية علمية تروم الكشف عن جوانب الصواب والخطأ في موضوع معين بعد دراسته وتحليله وتقويمه في ضوء المعايير العلمية المعتبرة. (**الأنصاري؛ 1997م؛ ص98.**)

وانطلاقًا من هذا المفهوم العام، اجتهد بعض الباحثين المعاصرين في وضع تعريف خاص للنقد الفقهي؛ فعرفه نوار بن الشلي بأنه: «مطلق التغاير في الرأي في إبداء مواضع القصور أو التقصير فيه.» (**بن الشلي؛ 2010م؛ ص14.**). غير أن هذا التعريف لا يبرز خصوصية النقد الفقهي، كما أنه لا يحدد مجاله وموضوعه تحديدًا دقيقًا، إذ يمكن أن يصدق على صور متعددة من النقد في مختلف العلوم.

وعرفه محمد المصلح بأنه: «تبيان الصحيح والضعيف من فروع المذهب انطلاقًا من عرضها على أصوله وقواعده وضوابطه.» **(المصلح؛2007م؛ ج1؛ ص9.)**

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف النقد الفقهي بأنه: عملية علمية منهجية تُعنى بدراسة وتقويم النتاج الفقهي من أقوال وروايات واستدلالات واجتهادات، من خلال عرضها على الأصول والقواعد الشرعية والمنهجية؛ بقصد التمييز بين صحيحها وضعيفها، وتقويم ما يحتاج إلى تصحيح أو ترجيح أو تنقيح.

2.2 أهمية النقد الفقهي

يُعدُّ النقد الفقهي أحد المقومات الأساسية في حيوية الفقه الإسلامي واستمراره؛ إذ يمثل عملية تمحيص وتنقيح للتراث الفقهي، تهدف إلى تصفيته من الآراء الضعيفة والأقوال الشاذة والروايات غير المعتمدة، بما يحفظ للمذهب الفقهي اتساقه الداخلي وسلامة بنائه العلمي، ومن ثم فإن النقد الفقهي يشكل أداةً للتجديد الذاتي داخل المذاهب الفقهية، ويمنع تحول الفقه إلى مجرد تراكم للنقول والأقوال دون مراجعة أو تقويم. ولعل هذا المعنى ينسجم مع أحد المدلولات اللغوية لكلمة «النقد»، وهو التقشير وإزالة ما يعلق بالشيء من شوائب ورواسب. ولذلك أكد الإمام القرافي ضرورة تفقد المذاهب ومراجعة ما اشتملت عليه من أقوال تخالف النصوص أو الإجماع أو القياس الجلي، فقال: «فعلى هذا يجب على أهل العصر تفقد مذاهبهم، فكل ما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به، ولا يعرى مذهب من المذاهب عنه، لكنه قد يقل وقد يكثر.» **(القرافي؛ 1998م؛ ج2؛ ص205.)**

وتبرز أهمية النقد الفقهي كذلك في كونه يسهم في بناء العقلية الفقهية العلمية القائمة على الاستقلال في النظر والقدرة على التحليل والموازنة والترجيح، فلا يقف الفقيه عند حدود الحفظ والنقل، بل يتجاوز ذلك إلى فحص الأقوال ومناقشة أدلتها وتقويم مناهجها، ومن هنا كان النقد الفقهي وسيلةً لصقل الملكة الاجتهادية وتنمية الفكر الإبداعي، وتحرير العقل الفقهي من أسر التقليد والجمود، بما يحقق مقصود الشريعة في إظهار الحق واتباع الدليل وتحري مراد الشارع في الجزئيات والكليات **(عبد العال؛ 1989م؛ ص238.)** .

3.2 ضوابط وآداب النقد الفقهي

من أهم ضوابط النقد الفقهي التأهل العلمي للناقد؛ إذ لا يجوز أن يتصدى لنقد الأقوال والاجتهادات الفقهية من لم يملك أدوات النظر الشرعي وآلات الاجتهاد بحسب المجال الذي يمارس فيه النقد. وقد قرر الأصوليون أن الاجتهاد إنما يصح ممن أحاط بمدارك الشرع وأدلته، وعرف طرق الاستنباط وأوجه الاستدلال، وكان متمكنًا من علوم الآلة التي لا غنى للفقيه عنها. يقول الإمام الغزالي: «المجتهد له شرطان: أحدهما أن يكون محيطًا بمدارك الشرع، والثاني أن يكون عدلًا مجتنبًا للمعاصي القادحة في العدالة» **(الغزالي؛ 1997م؛ ج2؛ ص ص 382-383.)**. ومن ثم فإن النقد الفقهي لا يكون معتبرًا إلا إذا صدر عن أهل الاختصاص.

ومن ضوابط النقد كذلك الفهم الدقيق للمسألة محل النقد، إذ إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يمكن نقد قول فقهي أو مذهب معين قبل الإحاطة بحقيقته ومعرفة سياقه وأدلته ومقاصده، وقد نبه العلماء إلى خطورة رد الأقوال قبل فهمها واستيعاب منطلقاتها؛ لأن ذلك يؤدي إلى الخطأ في الحكم والخلل في التقويم، ولهذا

أكد الإمام الغزالي أن رد الشيء أو قبوله قبل فهمه والوقوف على حقيقته ضرب من العمى **والضلال (عبد العال؛ 1989م؛ ص237).** .

كما يقتضي النقد الفقهي الالتزام بالموضوعية والتجرد من الهوى والتعصب؛ لأن المقصود من النقد الوصول إلى الحق، لا الانتصار للنفس أو للمذهب أو للآراء المسبقة. وقد ذم العلماء التعصب المذهبي الذي يحمل صاحبه على رد الأقوال الصحيحة لمجرد مخالفتها لمذهبه، كما ذموا التقليد الجامد الذي يمنع من النظر في الأدلة ومراجعة الاجتهادات. ولذلك كان من هدي الأئمة الكبار الرجوع إلى الحق متى ظهر لهم الدليل، وتقديم النصوص الشرعية على أقوال الرجال، حتى قال الإمام مالك: «كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر»، مشيرًا إلى رسول الله صلى الله عليه **وسلم (القاضي عياض؛ ترتيب المدارك؛ 1983م؛ ج1؛ ص68.).**

ومن آداب النقد الفقهي الإنصاف والعدل مع المخالف، وذلك بذكر محاسن القول كما تذكر عيوبه، وبيان وجوه قوته قبل الاعتراض عليه، وعدم بتر النصوص أو تحميل الأقوال ما لا تحتمل، وقد كان الأئمة إذا ناقشوا أقوال مخالفيهم حرصوا على عرضها بأمانة وموضوعية، ثم أتبعوا ذلك بالنظر والترجيح، إيمانًا منهم بأن المقصود هو الوصول إلى الحق لا مجرد إظهار الغلبة في الجدل والمناظرة . **(ابن تيمية، الرد على السبكي 2019م، ص 63.)**

ومن الضوابط المهمة كذلك اعتماد الدليل والبرهان في النقد؛ لأن الأحكام العلمية لا تبنى على الأذواق والانطباعات الشخصية، وإنما تبنى على الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية والمناهج العلمية المعتبرة، ولهذا كان الفقهاء يردون الأقوال لمخالفتها للنص أو الإجماع أو القياس الجلي أو القواعد الكلية للمذهب، يقول الإمام القرافي: «كل شيء أفتى فيه المجتهد فخرجت فتياه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح، لا يجوز لمقلده أن ينقله إلى الناس ولا يفتي به. **(القرافي؛ 1998م؛ ج2؛ ص205.)**

كما يقتضي النقد الفقهي حسن القصد وسلامة النية، بأن يكون الباعث عليه خدمة الشريعة وطلب الحق وتقويم المعرفة الفقهية، لا التشهير بالعلماء أو تتبع عثراتهم أو الانتقاص من جهودهم، وقد قرر العلماء أن المجتهد إذا بذل وسعه في طلب الحق فأخطأ فإنه مأجور على اجتهاده، ولا يجوز أن تكون مخالفته سببًا للطعن في منزلته أو الانتقاص من قدره؛ لأن الاختلاف الفقهي في دائرة الاجتهاد أمر جرى عليه عمل العلماء في جميع العصور. **(الشوكاني، ج5، ص 2234.)**

ومن آداب النقد أيضًا التزام الأدب في العبارة والرفق في المناقشة، والبعد عن الألفاظ الجارحة والتعابير التي توحي بالاستعلاء أو الازدراء، وقد امتلأت كتب الفقه والخلاف بعبارات الاحترام والتوقير عند مناقشة الأقوال المخالفة، فكانوا يقولون: «فيه نظر»، و«هذا محل تأمل»، و«الأظهر خلافه»، ونحو ذلك من العبارات التي تجمع بين قوة الحجة وحسن الأدب **(ابن تيمية: مجموع الفتاوى، 2004م).**

3. المدرسة الأندلسية – النشأة والخصائص

1.3 جذور النشأة والتمكين

ترتبط نشأة المدرسة الأندلسية بالسياق الحضاري والعلمي الذي أعقب الفتح الإسلامي للأندلس سنة (92هـ)، حيث انتقلت إلى تلك البلاد مختلف العلوم الإسلامية، وفي مقدمتها علوم القرآن والحديث والفقه واللغة،

وقد كان للجند الشامي الذين استقروا في الأندلس بعد الفتح دور بارز في نقل معالم الحضارة الإسلامية ومقوماتها العلمية، حتى غدت الأندلس امتدادًا حضاريًا للمشرق الإسلامي، وظهرت فيها آثار الشام في أنماط الحياة والعمران والعلوم والمعارف. **(الأفغاني؛ ص95.)**

ومنذ المراحل الأولى للوجود الإسلامي بالأندلس برز الاهتمام بالتعليم ونشر العلوم، فظهر المؤدبون والقراء الذين عنوا بتعليم القرآن الكريم وعلوم العربية، مدفوعين بالرغبة في المحافظة على الهوية الإسلامية واللسان العربي، وقد عرف الأندلسيون الرحلة العلمية إلى المشرق، فكان علماؤهم يرتحلون إلى الحجاز والعراق والشام للأخذ عن الأئمة والمشايخ ثم يعودون إلى بلادهم حاملين ما تلقوه من علوم ومعارف، وكان لهذه الرحلات أثر بالغ في تكوين الشخصية العلمية للأندلس وفي تأسيس مدارسها الفكرية والفقهية. **(شوقي ضيف؛ المدارس النحوية؛ ص ص288-289.)**

وقد سارت الحركة العلمية في الأندلس في بدايتها على النهج الذي عرفه المشرق الإسلامي؛ إذ كان العلماء يدرسون النصوص الشرعية والأدبية دراسةً تجمع بين اللغة والفقه والحديث والتفسير، ثم ما لبثت العلوم أن استقلت وتمايزت مع مرور الزمن، ودخلت إلى الأندلس كتب النحو واللغة في وقت مبكر، فكان أول ما عرفه الأندلسيون من كتب النحو كتاب الكسائي، ثم كتاب سيبويه الذي لقي عناية فائقة من العلماء حفظًا وشرحًا وتدريسًا، الأمر الذي أسهم في تكوين مدرسة علمية متميزة، يغلب عليها التأثر بالاتجاه البصري في كثير من مسائلها. **(الأفغاني؛ ص ص95-97؛ ويُنظر: شوقي ضيف؛ تاريخ الأدب العربي؛ 1995م؛ ج8؛ ص ص91-92.)**

أما من الناحية الفقهية، فقد كانت الأندلس منذ الفتح الإسلامي تدين في بداية أمرها بمذهب الإمام الأوزاعي، وهو المذهب الذي حمله الفاتحون من أهل الشام، واستمر سائدًا في البلاد مدة من الزمن، غير أن هذه المرحلة شهدت تحولات مهمة بفعل الرحلة العلمية إلى المشرق، حيث ارتحل عدد من علماء الأندلس إلى المدينة المنورة والأمصار الإسلامية، واتصلوا بالإمام مالك وأصحابه، وكان من أبرز هؤلاء زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون (ت: 193هـ)، الذي لقي الإمام مالكًا، وسمع منه، ثم عاد إلى الأندلس حاملًا معه موطأ الإمام مالك، فكان لذلك أثر كبير في انتشار المذهب المالكي وترسيخ قواعده في البلاد. **(الخشني؛ 2008م؛ ص46؛ ابن يونس؛ 1421هـ؛ ج2؛ ص87؛ القاضي عياض؛ ترتيب المدارك؛ 1965م؛ ج1؛ ص ص26-27.)**

وتذكر بعض الروايات أن أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس هو الغازي بن قيس الأموي (ت: 199هـ)، الذي يعد من أوائل فقهاء الأندلس الذين ارتحلوا إلى المدينة المنورة، وأقاموا بها، وشهدوا تأليف الإمام مالك لكتابه، ويبدو أن النسخة التي حملها كانت من النسخ الأولى للكتاب قبل أن يستقر الإمام مالك على صورته النهائية، إذ ظل يعيد النظر فيه تهذيبًا وتنقيحًا وإسقاطًا وإضافة حتى أواخر حياته. **(الزبيدي؛ 2009م؛ ج2؛ ص254؛ ابن العربي؛ 1992م؛ ج1؛ ص332.)**

غير أن الانتشار الحقيقي للمذهب المالكي في الأندلس ارتبط بشخصية الإمام يحيى بن يحيى الليثي (ت: 234هـ)، الذي يُعد بحق المؤسس الفعلي للمالكية الأندلسية، فقد نصحه شيخه زياد بن عبد الرحمن بالرحلة إلى المدينة والأخذ عن الإمام مالك، فرحل إليه، ولازمه، وسمع منه ومن كبار أصحابه، ثم عاد إلى الأندلس حاملًا

النسخة النهائية المنقحة من الموطأ، وهي الرواية التي كتب لها الذيوع والقبول حتى أصبحت أشهر روايات الكتاب وأكثرها تداولًا في العالم الإسلامي. **(القاضي عياض: ترتيب المدارك: ج1: ص380.)**

ولم يكن تأثير يحيى بن يحيى مقصورًا على الجانب العلمي، بل امتد إلى المجال السياسي والاجتماعي؛ إذ حظي بمكانة رفيعة لدى الأمير عبد الرحمن بن الحكم، حتى كان يجلّه إجلال الابن لأبيه، ويستشيره في شؤون الدولة وتولية القضاة وعزلهم. كما كان يحيى لا يرشح للمناصب العلمية والقضائية إلا أصحابه ومن كان على مذهبه، الأمر الذي أسهم في توطيد أركان المذهب المالكي وانتشاره بين الناس واعتماده رسميًا في القضاء والإفتاء. **(القاضي عياض: ترتيب المدارك: ج1: ص382؛ ويُنظر: الحميدي: محمد بن فتوح: 1966م: ص384.)**

وقد أولى علماء الأندلس عناية خاصة بكتاب الواضحة وكتاب العتبية، فألفوا حولهما المختصرات والشروح والتهذيبات، كما شاركوا في الجهود العلمية الرامية إلى تنقيح المذهب وإعادة ترتيب مسائله وتقويم رواياته، الأمر الذي هيأ البيئة المناسبة لظهور النزعة النقدية داخل المدرسة الأندلسية، والتي ستصبح فيما بعد إحدى أبرز سماتها العلمية والمنهجية. **(إبراهيم علي: 2000م: ص202: ابن خلدون: 1984م: ج1: ص446 وما بعدها.)**

2.3 الخصائص الفريدة للمدرسة الأندلسية

أولًا: الواقعية

الواقعية من أهم السمات التي طبعت المدرسة الأندلسية وأثرت في منهجها الفقهي؛ إذ انصرف فقهاؤها إلى معالجة الوقائع والنوازل الحقيقية، وأعرضوا عن التوسع في المسائل الافتراضية التي لا يترتب عليها عمل، وقد استمد مالكية الأندلس هذا المنهج من الإمام مالك نفسه، الذي كان شديد التحرز من الخوض في المسائل التي لم تقع، فلا يجيب في مسألة حتى يسأل عن وقوعها، فإن قيل له: إنها نزلت أجاب عنها، وإلا أمسك عنها، وكان يقول: «إن المسألة إذا وقعت أعين عليها المتكلم، وإلا خُذل المتكلف. **(ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله:: ج2: ص132.)**

وقد تأثر الإمام مالك في ذلك بمنهج الصحابة، ولا سيما عبد الله بن عمر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، اللذين كانا يكرهان التوسع في الافتراضات الذهنية التي لا ينبني عليها عمل، ويريان أن الفقه ينبغي أن يتوجه إلى الوقائع النازلة والحاجات الفعلية للناس. ومن ثم أصبح هذا المنهج أحد المرتكزات الكبرى للمدرسة المالكية بالأندلس، فنبذ فقهاؤها التكلف في الفروض الذهنية، وآثروا فقه الواقع ومعالجة قضاياه العملية، وقد واستند علماء الأندلس في تقرير هذا المنهج إلى النصوص الشرعية والآثار الواردة في ذم التعمق والتنطع في المسائل؛ فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الأغلوطات، وهي شدائد المسائل ودقائقها المتكلفة التي لا يترتب عليها عمل. **(بن حنبل: 2001م: ج36: ص617.)**. كما أورد ابن عبد البر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قوله: «لا تسألوا عما لم يكن، فإني سمعت عمر يلعن من يسأل عما لم يكن». **(ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله: ج2: ص139.)**

ثانيًا: المرونة

ومن الخصائص البارزة للمدرسة الأندلسية مرونتها الفقهية وقدرتها على تحقيق التوازن بين المحافظة على أصول المذهب والانفتاح على مقتضيات الواقع ومتغيراته، والمقصود بالمرونة هنا ذلك المنهج الوسطي الذي يجنب الفقه الوقوع في أحد طرفين متقابلين؛ الجمود على ظواهر النصوص والعبارات دون اعتبار لمقاصدها وعللها، أو الانفلات من الضوابط الشرعية باسم التطور والتجديد.

وقد تجلت هذه المرونة في اجتهادات علماء الأندلس في كثير من المسائل الفقهية؛ فقد جاء في المستخرجة للإمام العتبي جواز الغبن اليسير في البيوع؛ لأن المعاملات لا تكاد تنفك عن شيء يسير من الغرر والغبن الذي جرى العرف بالتسامح فيه، فاعتُبر ذلك من الأمور المستثناة التي لا يترتب عليها فساد العقود. **(الشقوري؛–2004م.)**

ثالثًا: الإجابة عن المستجدات

تميزت المدرسة الأندلسية كذلك بقدرتها الكبيرة على التعامل مع المستجدات والنوازل المتجددة، وهو ما جعلها من أكثر مدارس المذهب المالكي إنتاجًا للفتاوى والنوازل والاجتهادات التطبيقية. ويرجع ذلك إلى أن الأصول التي قام عليها المذهب المالكي، كالعمل بالمصالح المرسلة وسد الذرائع ومراعاة الأعراف والعوائد والنظر إلى المقاصد والعلل، تمثل أدوات منهجية فعالة في معالجة الوقائع المتجددة والاستجابة للحاجات المتغيرة للمجتمع، وقد أشار ابن رشد إلى هذه الحقيقة عندما بين أن أصول المذهب المالكي تكفل تحقيق المصالح التي يقوم عليها التشريع الإسلامي، وأنها لا تقف عند ظاهر النصوص، بل تتجاوز ذلك إلى فهم علل الأحكام ومقاصدها، بما يحقق جلب المنافع ودفع المفاسد. **(ابن رشد؛ 1988م؛ ج9؛ ص385.)**

ولذلك ازدهر في الأندلس فقه النوازل ازدهارًا لافتًا، وظهرت مؤلفات كثيرة تعالج القضايا المستجدة وتبين الأحكام المناسبة لها؛ من ذلك فتاوى أصبغ بن خليل، وفتاوى ابن لبابة، ومسائل ابن زرب. **(بناني، أصول وخصائص الاجتهاد المقاصدي في فقه المدرسة المالكية الأندلسية، موقع: الرابطة المحمدية للعلماء (arrabita.ma)، تاريخ الدخول: 2026/01/16، الوقت: 19:05 بتوقيت الجزائر.)**

4. أعلام النقد الفقهي في المدرسة الأندلسية وجهودهم الخالدة

1.4 الآباء المؤسسون – مرحلة الرواد والنقد المبكر

ظهرت أولى ملامح هذا المنهج في تعامل الإمام مالك مع المادة الحديثية التي ضمها الموطأ؛ إذ كان شديد التحرز في قبول الروايات، دائم المراجعة لما دوَّنه، حتى ذكر أهل التراجم أن كتاب الموطأ كان يشتمل في مراحله الأولى على ما يقارب عشرة آلاف حديث وأثر، ثم ظل الإمام مالك ينقحه ويهذبه ويحذف منه شيئًا فشيئًا، حتى انتهى إلى صورته النهائية التي اشتملت على عدد أقل بكثير مما كان عليه في بدايته، ويكشف هذا الصنيع عن نزعة نقدية راسخة عند الإمام مالك، قوامها المراجعة المستمرة، وإعادة النظر في المادة العلمية، وعدم الاكتفاء بما استقر عليه الرأي في مرحلة معينة. **(ابن العربي؛ 1992م؛ ج1؛ ص332.)**

ولشدة تحري الإمام مالك ودقته في النقد قال الإمام يحيى بن سعيد القطان: «كان علم الناس في زيادة، وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله من كثرة التحري». **(علي سعد: 2002م، ج1، ص13.)**. وهذه

الشهادة تكشف عن جانب مهم في شخصية الإمام مالك العلمية؛ إذ لم يكن يرى أن كثرة الرواية أو وفرة الأقوال دليل على رسوخ العلم، وإنما كان يعد التثبت والتحري وإخضاع المادة العلمية للنقد والمراجعة معيارًا للحقيقة العلمية .

ولم يقتصر منهج الإمام مالك النقدي على جانب الرواية، بل شمل كذلك جانب الدراية والاستنباط الفقهي؛ فقد كان شديد الاحتياط في الفتوى، كثير التوقف فيما لا يتبين له وجه الصواب، حتى أصبح التثبت والتأني من أبرز سمات مدرسته الفقهية، ويظهر ذلك بجلاء في رسالته المشهورة إلى الإمام الليث بن سعد، التي ناقشه فيها في جملة من المسائل العلمية والفقهية، معتمدًا أسلوب التعليل والتأصيل والاستدلال، ومبرزًا أن الاختلاف الفقهي لا يمنع من ممارسة النقد العلمي الهادئ القائم على الحجة والبرهان. وهذا اللون من الحوار العلمي يعد من أوائل النماذج التطبيقية للنقد الفقهي في تاريخ المذهب المالكي. **(فاطمة محمد: 2021م، ص ص 1418–1454.)**

وعلى هذا النهج سار كبار أصحاب الإمام مالك وتلامذته، فلم ينظروا إلى أقوال إمامهم على أنها آراء معصومة لا يجوز مناقشتها أو مراجعتها، بل تعاملوا معها باعتبارها اجتهادات بشرية قابلة للبحث والنظر والتقويم، ويأتي في مقدمة هؤلاء الإمام عبد الرحمن بن القاسم (ت: 191هـ)، أشهر تلامذة الإمام مالك وأكثرهم ملازمة له، فقد خالف شيخه في عدد من المسائل، واستدرك عليه في جملة من آرائه، وأصبح لاجتهاداته واختياراته أثر كبير في بناء المذهب وتطوره، وقد بلغت أهمية هذه الاستدراكات أن ألَّف الجبيري كتابًا خاصًا فيها سماه التوسط بين مالك وابن القاسم، وهو ما يدل على أن النقد الداخلي للمذهب بدأ في مرحلة مبكرة جدًا من تاريخه، وأن الاختلاف بين الإمام وتلامذته لم يكن خروجًا على المذهب، بل كان عنصرًا من عناصر حيويته وتجدده. **(عشاق: «النقد الفقهي في المذهب المالكي»: 2012م: ص ص355-356.)**

كما برزت النزعة النقدية عند الإمام أشهب بن عبد العزيز (ت: 204هـ)، أحد كبار فقهاء المالكية، حين سئل عن مسألة فأفتى فيها بخلاف ما نُقل عن الإمام مالك، فلما ذُكِر بقول مالك قال كلمته المشهورة: «وإن قاله مالك، فلسنا له بمماليك». **(التنبكتي، 2000م، ص442.)**. ولا يراد بهذه العبارة الانتقاص من قدر الإمام مالك أو التهوين من مكانته، وإنما المقصود تقرير أصل علمي راسخ، وهو أن أقوال الأئمة مهما علت منزلتها تظل اجتهادات بشرية لا تخرج عن دائرة النظر والمناقشة والترجيح.

وقد استمرت هذه الروح النقدية في أجيال المالكية اللاحقة، فكان فقهاؤهم يعرضون الأقوال والروايات على أصول المذهب وقواعده، ويعيدون النظر فيما يظهر لهم مخالفًا لتلك الأصول، ومن ذلك ما قرره أبو الوليد ابن رشد الجد (ت: 520هـ) في البيان والتحصيل عند مناقشته لبعض مسائل الأيمان، حيث اختار خلاف ما ذهب إليه ابن القاسم، وصرح بأن في المذهب مسائل «ليست على أصوله، تنحو لمذهب أهل العراق». **(ابن رشد: 1988م: ج9: ص385.)**

2.4 أبو عمر ابن عبد البر

انعكست الموسوعية العلمية على منهج الإمام ابن عبد البر النقدي، فلم يكن ابن عبد البر مقلداً جامداً داخل المذهب المالكي، وإنما كان فقيهاً ناقداً ينظر في الأقوال والأدلة نظر الفاحص الممحص، ويوازن بين الروايات والآثار

وفق قواعد الترجيح والاستدلال، ففي تعليقه على حديث تحويل القبلة، حين استشكل السائل عدم أمر النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة بإعادة ما صلّوه قبل استدارتهم إلى الكعبة، لم يكتف ابن عبد البر بمجرد بيان الحكم الفقهي، وإنما ارتقى إلى استخلاص قاعدة أصولية عامة، فقال: «إن هذا حديث صحيح، وهو أصل فيمن فعل ما أمر به ثم طرأ عليه ما يدخل عليه فيه أنه لا ينقض فعله»، ثم خرَّج على ذلك مسألة المتيمم الذي يجد الماء أثناء الصلاة، فقرر أنه يتم صلاته ولا إعادة عليه؛ لأنه أتى بما كُلِّف به بحسب حاله. وهذا الاستنباط يدل على منهج نقدي رصين، يقوم على تجاوز ظاهر الواقعة الجزئية إلى بناء أصل فقهي كلي تستند إليه الفروع والنوازل. **(ابن عبد البر؛ يوسف بن عبد الله؛ الأجوبة عن المسائل المستغربة 2004م؛ ص161.)**

كما تتجلى النزعة النقدية عند ابن عبد البر في معالجته لحديث «لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة»، إذ ناقش الاستدلال الذي أورده السائل مناقشة دقيقة، وقرر أن الحديث لا ينهض دليلاً لما ذهب إليه المعترض، ثم بيّن أن المقصود منه هو «إباحة الاجتهاد على الأصول، وجواز فعل المجتهد إذا كان الاجتهاد منه على أصل صحيح». وبعد ذلك عمد إلى تحليل موقف الصحابة رضي الله عنهم، فقرر أن الذين صلوا في الطريق عملوا بأصل المحافظة على وقت الصلاة، بينما تمسك الآخرون بظاهر اللفظ النبوي، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر الفريقين جميعاً؛ لأن كلا منهما اجتهد مستنداً إلى أصل معتبر. ثم ربط ذلك بقصة داود وسليمان عليهما السلام، وجعلها شاهداً على مشروعية الاجتهاد المبني على الأصول المعتبرة. ويكشف هذا التحليل عن عقلية نقدية عميقة لا تكتفي بتقرير الأحكام، بل تتقصى عللها، وتبحث عن مناشئ الاختلاف فيها، وترد الجزئيات إلى قواعدها الكلية. **(ابن عبد البر؛ 2004م؛ ص ص169-171.)**

3.4 أبو الوليد الباجي

انعكست الموسوعية العلمية على المنهج النقدي للإمام أبو الباجي، فلم يكن الباجي مجرد ناقل للمذهب المالكي أو حافظ لفروعه، وإنما كان فقيهًا محققًا ينظر في الأدلة والقواعد والأقوال نظرًا استدلاليًا ناقدًا. ويتجلى المنهج النقدي عند الباجي في معالجته لقضايا الأخبار وأدلة الأحكام؛ فقد عرّف الخبر بأنه «الوصف للمخبر عنه»، ثم قسمه إلى صدق وكذب، وقسم الأخبار من حيث طرق نقلها إلى متواتر وآحاد، وناقش القيمة المعرفية لكل منهما، فقرر أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري، أما خبر الآحاد فإنه يفيد غلبة الظن دون اليقين؛ لاحتمال الغلط والسهو على الراوي، وإن كان عدلًا ثقة.**(الباجي؛ 1996م؛ ص233-234.)**

ثم عرض رأي محمد بن خويز منداد القائل بإفادة خبر الواحد للعلم، ولم يكتف بمجرد نقله، بل نقده بقوله: «والأول عليه جميع الفقهاء»، مرجحًا بذلك الرأي الذي عليه جمهور أهل العلم. ويكشف هذا عن نزعة نقدية أصيلة؛ إذ يقوم الباجي على تحرير محل النزاع، وعرض الأقوال، ومناقشة مستنداتها، ثم الترجيح بينها على أساس الدليل وقوة المأخذ. **(الباجي؛ ص233-234.)**

كما تتجلى ملكته النقدية في معالجته لمسألة تعارض العموم والخصوص، إذ قرر قاعدة أصولية مفادها أن كل لفظ يحمل على مقتضاه الخاص، ولا يلغى أحد النصين بالآخر، وإنما يجمع بينهما وفق مقتضى الدلالة. ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، مبينًا أن الآية عامة في كل مطلقة، ثم جاء قوله

تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ فخص الرجعيات دون غيرهن. كما مثّل لذلك بحديث النهي عن الصلاة بعد العصر، ثم حديث: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»، فقرر أن النص الخاص يخرج الصلاة المنسية من عموم النهي. ويكشف هذا المنهج عن عقلية نقدية لا تتعامل مع النصوص تعاملاً ظاهريًا جامدًا، وإنما تسعى إلى استيعاب دلالاتها المختلفة، ورد بعضها إلى بعض وفق القواعد الأصولية المقررة. (**الباجي؛ سليمان بن خلف1996م؛ ص196.**)

5. خاتمة

خلصنا في نهاية البحث إلى النتائج التالية:

- ❖ النقد الفقهي منهج علمي أصيل في التراث الإسلامي، وليس مصطلحًا حادثًا من حيث الممارسة، وإنما استحدثت تسميته في العصر الحديث.
- ❖ ممارسة النقد الفقهي تخضع لجملة من الضوابط العلمية والأخلاقية، في مقدمتها التأهل العلمي، والتجرد، والإنصاف، والالتزام بأدب الخلاف.
- ❖ المدرسة الأندلسية أسهمت إسهامًا كبيرًا في ترسيخ الاتجاه النقدي داخل المذهب المالكي، حتى غدا النقد سمة بارزة من سمات إنتاجها الفقهي.
- ❖ الواقعية والمرونة والقدرة على التعامل مع النوازل والمستجدات من أبرز الخصائص التي ميزت المدرسة الأندلسية.
- ❖ علماء الأندلس لم يقفوا عند حدود نقل المذهب وتقريره، بل مارسوا النقد والتنقيح والترجيح والتخريج في إطار المحافظة على أصول المذهب وقواعده.
- ❖ التجربة النقدية للمدرسة الأندلسية تقدم نموذجًا علميًا رصينًا يمكن الإفادة منه في تجديد الدراسات الفقهية المعاصرة وإحياء ملكة الاجتهاد المنضبط.

كما نقترح في ختام هذا البحث التوصيات التلية:

- ➢ العناية بدراسة النقد الفقهي بوصفه حقلًا معرفيًا مستقلًا ضمن الدراسات الفقهية والأصولية.
- ➢ توجيه الباحثين إلى دراسة جهود أعلام المدرسة الأندلسية في النقد الفقهي دراسة تفصيلية تكشف عن مناهجهم وأصولهم في التقويم والترجيح.
- ➢ الإفادة من المنهج النقدي الأندلسي في معالجة النوازل والقضايا الفقهية المعاصرة بما يحقق مقاصد الشريعة ويستجيب لمتطلبات العصر.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

6. قائمة المراجع:

- الأنصاري، فريد .(1997) .*أبجديات البحث في العلوم الشرعية* .المغرب: دار الفرقان.
- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد) .د.ت .(*من تاريخ النحو العربي* .مكتبة الفلاح.
- الباجي، سليمان بن خلف .(1996) .*الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل*)تحقيق محمد علي فركوس، ط1 .(مكة المكرمة: المكتبة المكية، وبيروت: دار البشائر الإسلامية.
- البهوتي الخلوتي، محمد بن أحمد بن علي .(2011) .*حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات*)تحقيق سامي بن محمد بن عبد الله الصقير ومحمد بن عبد الله بن صالح اللحيدان، ط1 .(سوريا: دار النوادر.
- بناني، عبد الكريم) .د.ت .(*أصول وخصائص الاجتهاد المقاصدي في فقه المدرسة المالكية الأندلسية* .موقع الرابطة المحمدية للعلماء.(consulté le 16/01/2026) http://www.arrabita.ma .
- بن عاشور، الفاضل .(1999) .*المحاضرات المغاربيات* .تونس: مركز النشر الجامعي.
- بن عاشور، محمد الطاهر .(2015) .*جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور*)جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ط1 .(الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- بن حنبل، أحمد .(2001) .*المسند*)ط1 .(بيروت: مؤسسة الرسالة.
- بن الشلي، نوار .(2010) .*نظرية النقد الفقهي*)ط1 .(القاهرة: دار السلام.
- التكروري التنبكتي، محمد بن أحمد (أبو العباس) .(2000) .*نيل الابتهاج بتطريز الديباج*)عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط2 .(طرابلس: دار الكاتب.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام .(2019) .*الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق*)تحقيق عبد الله بن محمد المزروع، ط3 .(دار ابن حزم.
- ابن تيمية، أحمد .(2004) .*مجموع الفتاوى*)جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ومحمد بن عبد الرحمن بن قاسم .(المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الخشني، محمد بن حارث .(2008) .*قضاة قرطبة* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد .(1984) .*تاريخ ابن خلدون* .بيروت: دار القلم.
- الحميدي، محمد بن فتوح .(1966) .*جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس* .القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر.
- ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي .(1988) .*البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة*)تحقيق محمد حجي، ط2 .(بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الزبيدي، محمد بن الحسن .(2009) .*طبقات النحويين واللغويين* .دار المعارف.
- سعد، قاسم علي .(2002) .*جمهرة تراجم الفقهاء المالكية*)ط1 .(دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد) .د.ت .(*الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني*)تحقيق وترتيب أبو مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق .(صنعاء: مكتبة الجيل الجديد.
- الشقوري، بشرى .(2004) .في مرونة الفقه المالكي : خروج مالكية الأندلس عن المذهب المالكي إلى غيره من المذاهب .*ميثاق رابطة علماء المغرب*، .(1063)

- صقر، فاطمة محمد منصور محمد .(2021) .رسائل الإمامين الليث بن سعد ومالك بن أنس : دراسة في القضايا والمنهج .*مجلة كلية الآداب*، جامعة الفيوم، 13)2.(
- ضيف، شوقي) .د.ت .(*المدارس النحوية* .القاهرة: دار المعارف.
- ضيف، شوقي .(1960) .*تاريخ الأدب العربي*)ط1 .(مصر: دار المعارف.
- عبد العال، حمدي .(1989) .قيم النقد في الثقافة الإسلامية .*مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، جامعة الكويت،)15.(
- ابن عبد البر، محمد بن عبد الله النمري) .د.ت .(*جامع بيان العلم وفضله* .بيروت: دار الفكر.
- ابن عبد البر، محمد بن عبد الله النمري .(2004) .*الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري*)قراءة وتعليق عبد الخالق بن محمد ماضي، ط1 .(الرياض: وقف السلام الخيري.
- ابن العربي، محمد بن عبد الله .(1992) .*القبس في شرح موطأ مالك بن أنس* .بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- عشاق، عبد الحميد .(2005) .*منهج النقد والخلاف الفقهي عند المازري*)ط1 .(الإمارات العربية المتحدة: دار البحوث وإحياء التراث.
- عشاق، عبد الحميد .(2012) .النقد الفقهي في المذهب المالكي .*بحوث الدورة العلمية التكوينية للأيام الجامعية الأولى: المنهجية الفقهية في مؤلفات المذهب المالكي*، القنيطرة: الرابطة المحمدية للعلماء.
- علي، محمد إبراهيم .(2000) .*اصطلاح المذهب عند المالكية*)ط1 .(دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد .(1997) .*المستصفى من علم الأصول*)ط1 .(بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القرافي، أحمد بن إدريس .(1998) .*الفروق*)ط1 .(بيروت: دار الكتب العلمية.
- بابا، مختار) .د.ت .(تجزؤ الاجتهاد عند الأصوليين .*مجلة مجمع الفقه الإسلامي*، .(15)13
- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان .(1955) .*الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف*)تحقيق محمد حامد الفقي، ط1 .(مطبعة السنة المحمدية.
- المصلح، محمد .(2007) .*الإمام اللخمي وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي* .الإمارات العربية المتحدة: دار البحوث وإحياء التراث.
- ابن منظور، محمد بن مكرم .(2003) .*لسان العرب*)ط1 .(بيروت: دار صادر.
- ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد .(2000) .*تاريخ ابن يونس* .بيروت: دار الكتب العلمية.
- اليحصبي، عياض بن موسى .(1965) .*ترتيب المدارك وتقريب المسالك* .المغرب: مطبعة فضالة المحمدية.
- اليحصبي، عياض بن موسى .(1983) .*ترتيب المدارك وتقريب المسالك*)تحقيق سعيد أحمد أعراب وآخرين، ط1 .(المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.